الصباح الاقتصادية
12
العدد 2718 - السنة التاسعة
الخميس 17 جمادى الآخرة 1438 - الموافق 16 مارس 2017
Thursday 16 March 2017 - No.2718 - 9th Year

أول سندات دين ثنائية الشريحة بقيمة 8 مليارات دولار في أسواق الدين الدولية

الصالح: نجاحنا بإصدار السندات يؤكد مكانتنا الائتمانية القوية في الأسواق العالمية

- تم تسعير السندات لأجل خمس سنوات بنجاح بعائد بلغ 2.887 بالمئة
- الطلب على الاكتتاب فاق حجم السندات المصدرة بنسبة كبيرة تجاوزت قيمتها الإجمالية 29 مليار دولار

أنس الصالح

- الكويت أرست السياسات المناسبة لضمان نمو وتنويع اقتصادها الوطني
- السندات ذهبت لأجل خمس سنوات إلى البنوك والمصارف الخاصة بنسبة 22 في المئة ومديري الأصول بنسبة 60 %

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح ان نجاح دولة الكويت بإصدار أول سندات دين ثنائية الشريحة بقيمة 8 مليارات دولار في أسواق الدين الدولية يؤكد المكانة الائتمانية القوية لدولة الكويت في الأسواق العالمية.

وأعرب الوزير الصالح في تصريح عن سعادته بالتسعير الناجح لهذه السندات والإقبال الكبير الذي حظيت به من قبل المستثمرين العالميين مبينا ان «إصدار السندات الجديدة سيضمن مزيدا من التنويع لمصادر تمويل الدولة ويؤسس معيارا جديدا لسيولة الكويت في أسواق الدين الدولية». وقال الصالح ان إصدار السندات الجديدة يتضمن شريحتين تبلغ قيمة الأولى 5ر3 مليار دولار وتستحق في عام 2022 (سندات لأجل خمس سنوات) في حين تبلغ قيمة الثانية 5ر4 مليار دولار وتستحق في عام 2027 (سندات لأجل عشر سنوات).

واضاف الوزير الصالح انه تم تسعير السندات لأجل خمس سنوات بنجاح في 13 مارس 2017 بعائد بلغ 2,887ر2 بالمئة وهامش 75 نقطة أساس بينما تم تسعير السندات لأجل عشر سنوات بعائد بلغ 617ر3 بالمائة وهامش 100 نقطة أساس فوق سندات الخزينة الامريكية ذات الأجل المماثل.

واوضح ان الطلب على الاكتتاب فاق حجم السندات المصدرة بنسبة كبيرة حيث تقدم 778 مستثمرا بطلبات اكتتاب تجاوزت قيمتها الإجمالية 29 مليار دولار مع تسجيل طلب قوي من المستثمرين الدوليين والإقليميين.

واضاف في هذا السياق ان دولة الكويت أرست السياسات المناسبة لضمان نمو وتنويع اقتصادها الوطني علاوة على انها نجحت في بناء مصدات مالية كبيرة كنتيجة مباشرة لقدرتها على إدارة ثروتها النفطية بكفاءة عالية.

وذكر ان عملية إصدار سندات الدين شهدت تنوعا ملحوظا لجهة نوع المستثمرين ونطاق الانتشار الجغرافي حيث ذهبت 4 بالمئة من السندات لأجل خمس سنوات إلى مستثمرين آسيويين و46 بالمئة إلى مستثمرين من أوروبا والمملكة المتحدة و24 بالمئة إلى مستثمرين من الأمريكيتين و26 بالمئة إلى مستثمرين من الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وأشار الى ان السندات لأجل عشر سنوات توزعت على مستثمرين آسيويين بنسبة 4 بالمئة ومستثمرين من أوروبا والمملكة المتحدة بنسبة 19 بالمئة ومن الأمريكيتين بنسبة 51 بالمئة ومن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 26 بالمئة.

وحول نوع المستثمرين قال الوزير الصالح ان السندات ذهبت لأجل خمس سنوات إلى البنوك والمصارف الخاصة بنسبة 22 بالمئة ومديري الأصول بنسبة 60 في المائة.

واضاف ان الوكالات وصناديق التقاعد ومؤسسات التامين بنسبة 18 بالمئة اما السندات لعشر سنوات فتوزعت بنسبة 25 بالمئة على البنوك والمصارف الخاصة و68 بالمئة لمديري الأصول و7 بالمئة للوكالات وصناديق التقاعد ومؤسسات التامين. وتولى كل من (سيتي جروب) و(إتش إس بي سي) و(جيه بي مورجان) دور منسق الاكتتاب العالمي على السندات بينما تولى كل من (سيتي جروب) و(دويتشه بنك) و(إتش إس بي سي) و(جيه بي مورجان) و(شركة الوطني للاستثمار) و(بنك ستاندرد تشارترد) دوري الضامن الرئيسي المشارك للاكتتاب والمدير المشارك للاكتتاب.

يذكر ان نجاح الإصدار الأول من سندات الدين الكويتية جاء بعد حملة ترويجية دامت خمسة أيام وغطت قارتين وأربع مدن هي لندن ونيويورك وبوسطن ولوس أنجلوس. وترأس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي أنس الصالح الحملة الترويجية والتي ضمت وفدا مكون من محافظ البنك المركزي الدكتور محمد الهاشل ووكيل وزارة المالية خليفة حمادة والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بدر السعد ونائب رئيس مؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي.

البورصة تعيش فترة غير مستقرة ما بين الصعود والهبوط

«السعري» يتمكن من اختراق مستوى ما فوق 6800 نقطة

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

رأى اقتصاديون كويتيون أمس الاربعاء ان التقلبات في اسعار النفط واسعار الفائدة الامريكية والركود في السوق العقاري تشكل مجموعة من العوامل المؤثرة في مجريات تعاملات بورصة الكويت بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وقال الاقتصاديون ان مجريات الحركة تتاثر سلبا وايجابا بتلك العوامل بنسب متباينة مقارنة مع العوامل الفنية الاخرى لاسيما المضاربات والضغوطات البيعية وعمليات جني الارباح و الشائعات وترقب البيانات المالية للشركات المدرجة.

من جانبه قال المدير الشريك في شركة (نيوبري) للاستشارات الاقتصادية عصام الطواري ان نفسيات المتعاملين في بورصة الكويت تتاثر بأي متغيرات خارجية إذ تلعب الثقة عاملا مهما مبينا انه «إذا كان الجو العام للاوضاع الاقتصادية يشهد تفاؤلا نجد الانعكاس الايجابي يثمر عن الانتعاش ودون ذلك نصطدم بالتراجعات».

واضاف الطواري ان من العوامل المهمة لاستقرار البورصة «التناغم بين السلطتين» في حين تثير بعض التحولات الجيوسياسية في المنطقة قلق المتعاملين لافتا الى ان انعدام الشفافية او تاخرها يعد عاملا مهما في جذب المستثمر غير الكويتي.

واوضح ان تقلبات اسعار النفط وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي (البنك المركزي) بشان رفع اسعار الفائدة المرتقب صدوره اليوم «لا يؤثران بشكل مباشر على حركة البورصة إذ ان بنك الكويت المركزي يمتص اي تحركات في هذا الشان ويواكب رفع او خفض الفائدة».

واشار الطواري في السياق ذاته الى ان عامل طرح السندات الكويتية سيعطي الثقة للمستثمرين.

من جهته قال رئيس مجلس الادارة في شركة (الصناعات الكويتية) محمد النقي ان من العوامل الخارجية التي تنعكس على بورصة الكويت هو التحرك الدائم الذي يشهده الاقتصاد الامريكي لاسيما اسعار الفائدة الامريكية فضلا عن بعض البيانات المالية الصادرة من الاقتصادات الكبرى في المنطقة الاوروبية.

واضاف النقي ان اسعار النفط تلعب دورا محوريا في التاثير على موازنات الاقتصادات الخليجية ومنها الكويت وبالتالي فإن ارتفاعها او انخفاضها سيؤثر على الشركات لاسيما المرتبطة بصورة غير مباشرة في تقديم الخدمات النفطية المساندة.

وذكر ان خطوة طرح دولة الكويت للسندات والاقبال عليها ستنعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد المحلي وعلى بورصة الكويت.

واشار الى ان البورصة تتاثر دوما باداء الشركات الكويتية المرتبطة بنشاطات خارجية مضيفا ان ركود سوق العقار الكويتي دائما ما يصب في صالح التداولات إذ ان معظم المستثمرين يلجاون الى الاستثمار في الاسهم لتعظيم عوائدهم الاستثمارية.

بدوره قال رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح ان العوامل الخارجية التي تؤثر على بورصة الكويت باتت متشعبة وتاثيراتها متباينة على مسار الاداء العام إذ نجدها تارة تدفع شرائح المتعاملين ناحية الشراء بسبب نشاط شركة لها استثمارات خارجية وتارة نحو البيع العشوائي في حالة وجود تطورات سلبية قد تؤثر على ارباحها.

واضاف الطراح ان عامل التراجع او الارتفاع في اسواق المال الخليجية قد يكون له «الانعكاس الوقتي» في تعاملات بورصة الكويت حال التطورات الجيوسياسية موضحا ان السوق الكويتي احيانا ما يخالف ارتفاع او انخفاض الاسواق الخليجية.

وذكر ان الشركات مزدوجة الادراج دائما ما تقع في بؤرة التاثر اثناء الافصاحات السنوية لافتا الى ان تاثر بورصة الكويتية بالعوامل الفنية الداخلية مثل جني الارباح والمضاربات والضغوطات البيعية وسيطرة الاسهم الصغيرة غالبا ما يكون اكبر من العوامل الخارجية لكنها لا تدم طويلا وتكون على فترات متقطعة.

وفيما يتعلق بمجريات جلسة امس فكان لافتا استمرار النشاط للجلسة الرابعة على التوالي ليتمكن المؤشر السعري من اختراق مستوى ما فوق 6800 نقطة لكن خسره في الدقائق الاخيرة بثلاث نقاط لجني الارباح الذي طاول اسهم شهدت ارتفاعات خلال الجلسة.

ويعود الارتفاع الذي انتهت عليه مجريات التداولات جراء عمليات الشراء والتركيز على الاسهم الصغيرة وعودة الاستقرار على الكثير من الاسهم القيادية مثل (زين) و(الوطني) و(اجيليتي) في جلسة نشطة ترجمتها القيمة المتداولة.

وكان للعديد من اسهم المجموعات الكبيرة دورا في زخم النشاط ومنها (الرابطة) و(الاستثمارات الوطنية) و(المدينة) وجلها كان على مكاسب لكن بعضها واجه عمليات جني الارباح السريعة.

وانشغل بعض المتعاملين بإيضاح من (المشتركة) بخصوص ترسيه مناقصة اعمال خارجية حول مرافق الانتاج (الجوارسية) في مناطق شمال الكويت التابعة لشركة نفط الكويت بمبلغ 9ر72 مليون دينار (نحو 238 مليون دولار امريكي) بمدة تنفيذ قدرها خمس سنوات وتتوقع البدء في المشروع يونيو المقبل.

وتابع المتعاملون ايضاحات من شركات (منشآت) و(عقارات الكويت) و(اعيان العقارية) بشان التداول غير الاعتيادي واصدار موافقة على طلب لاتمام صفقة ذات طبيعة خاصة بشركة الشعيبة الصناعية (ورقية).

كما اهتم المتعاملون بالافصاح المكمل من (الامتياز) بشان توقيع احدى شركاتها التابعة عقد مناقصة ومناقشة بعض مجالس ادارات شركات لبياناتها المالية ومواعيد انعقاد الجمعيات العمومية.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الاسهم جاءت شركات (و ط مسالخ) و(اموال) و(ورقية) و(مساكن) و(اعيان) في قائمة الشركات الاكثر ارتفاعا في حين استحوذت اسهم (ابيار) و(اعيان) و(الائتمار) و(بتروجلف) و(منشآت) على قائمة الشركات الاكثر تداولا.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الارباح العديد من الشركات في مقدمتها (وثاق) و(جيران ق) و(امتيازات) و(اياس) و(المنتجعات) في حين شهدت الجلسة ارتفاع اسهم 51 شركة وانخفاض اسهم 50 شركة من اجمالي 144 شركة تمت المتاجرة بها. واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 4ر24 مليون سهم بقيمة 7ر11 مليون دينار (نحو 2ر33 مليون دولار امريكي) تمت عبر 751 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 17ر951 نقطة.

واقفل المؤشر السعري مرتفعا 7ر6 نقطة ليبلغ مستوى 18ر6797 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 6ر38 مليون دينار (نحو 3ر126 مليون دولار امريكي) من خلال 8ر436 مليون سهم تمت عبر 8621 صفقة نقدية.

«الإحصاء»: 13 مليار دولار... قيمة صادرات الكويت في الربع الرابع من 2016

قالت الادارة المركزية للاحصاء الكويتية ان قيمة صادارت الكويت في الربع الرابع من عام 2016 بلغت نحو 118ر4 مليار دينار (نحو 13 مليار دولار) بارتفاع نسبته 6ر18 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2015.

واضافت الادارة في احصائية الربع الرابع من العام الماضي ان قيمة الواردات ارتفعت بدورها بنسبة 5ر1 في المئة لتبلغ 4ر2 مليار دينار (نحو 8ر7 مليار دولار امريكي) مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2015.

واوضحت الادارة أن فائض الميزان التجاري للربع الرابع من العام الماضي بلغ 7ر1 مليار دينار (نحو 6ر5 مليار دولار) بارتفاع نسبته 6ر56 في المئة عن الفترة ذاتها من 2015 حينما بلغ نحو مليار دينار (3ر3 مليار دولار).

وذكرت أن حجم التبادل التجاري ارتفع خلال تلك الفترة نسبة 6ر11 في المئة ليبلغ 5ر6 مليار دينار (نحو 3ر21 مليار دولار امريكي) مقارنة بالربع الرابع من 2015 الذي بلغ حجم التبادل التجاري فيه 8ر5 مليار دينار (نحو 19 مليار دولار).

وقالت إن نسبة معدل التغطية بلغت 8ر169 في المئة خلال الربع الرابع من عام 2016 مقارنة بنحو 3ر145 في المئة في الربع الرابع من 2015 مشيرا الى ان نسبة معدل التغطية باستثناء السلع النفطية للربع الرابع بلغت نحو 3ر16 في المئة مقارنة بنحو 7ر16 في المئة في ذات الفترة من عام 2015.

وافادت ان فصل (الوقود المعدني) تصدر قائمة اهم السلع المصدرة من الكويت خلال الربع الرابع من 2016 إذ بلغت قيمة الصادرات لهذا الفصل 7ر3 مليار دينار (نحو 12 مليار دولار) بنسبة 4ر90 في المئة من اجمالي الصادرات في حين جاء (منتجات كيميائية وعضوية) ثانيا بقيمة 9ر82 مليون دينار (نحو 271 مليون دولار) بنسبة 2 في المئة.

وذكرت ان فصل (الالات والاجهزة وادوات الية واجزائها) تصدر قائمة اهم السلع المستوردة في الربع الرابع بقيمة اجمالية بلغت 4ر364 مليون دينار (نحو 2ر1 مليار دولار) بنسبة 15 في المئة من اجمالي السلع المستوردة تلاها فصل (السيارات والجرارات ولوازمها) بقيمة 289 مليون دينار (نحو 974 مليون دولار) بنسبة 9ر11 في المئة ثلثه (الآلات والاجهزة الكهربائية) بقيمة 287 مليون دينار (نحو 5ر938 مليون دولار وبنسبة 8ر11 في المئة).

وعن ترتيب اهم الدول المصدر إليها من الكويت في تلك الفترة عدا السلع النفطية افادت الادارة ان الهند احتلت صدارة قائمة تلك الدول اذ بلغت قيمة صادرات الكويت اليها 3ر65 مليون دينار (نحو 1ر184 مليون دولار) تلتها السعودية ب2ر52 مليون دينار (نحو 6ر170 مليون دولار) ثم الامارات ب7ر44 مليون دينار (نحو 146 مليون دولار).

واضافت ان الصين احتلت المرتبة الأولى ضمن قائمة اهم الدول التي تستورد الكويت منها في الربع الرابع لعام 2016 اذ بلغت قيمة الواردات منها 1ر358 مليون دينار (نحو 2ر1 مليار دولار) تلتها الامارات بقيمة 6ر257 مليون دينار (نحو 842 مليون دولار) ثم الولايات المتحدة الامريكية ب 7ر228 مليون دينار (نحو 8ر747 مليون دولار).

وذكرت ان نسبة الصادرات من الكويت الى دول مجلس التعاون الخليجي انخفضت في الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 7ر0 في المئة مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل الى 130 مليون دينار (نحو 425 مليون دولار) في حين بلغت حصة الصادرات الى الدول الخليجية 2ر3 في المئة من اجمالي الصادرات في الربع الرابع من 2016. وافادت ان نسبة المنتجات الواردة من اللوازم الصناعية بلغت 6ر26 في المئة في الربع الرابع مبينا ان نسبة واردات السلع الانتاجية ارتفعت 4ر31 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015.

«الصالحية العقارية» تقر توزيع 20 في المئة أرباحاً نقدية عن 2016

اقرت الجمعية العمومية لشركة (الصالحية العقارية) الكويتية توزيع ارباح نقدية بواقع 20 في المئة من قيمة السهم الاسمية (20 فلسا لكل سهم) على مساهمي الشركة المسجلين في سجلاتها عن العام المالي 2016.

وقال رئيس مجلس ادارة الشركة غازي النقيسي في كلمته خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية التي عقدت بنسبة حضور بلغت 5ر90 في المئة ان الشركة حققت 2ر12 مليون دينار كويتي (نحو 9ر39 مليون دولار) بربحية 81ر24 فلس للسهم الواحد مقارنة بـ6ر11 مليون دينار (نحو 9ر37 مليون دولار) بربحية 55ر23 فلس للسهم وبنسبة ارتفاع 5 في المئة.

وفيما يتعلق بنشاط الشركة اوضح النقيسي ان (الصالحية العقارية) بدات في تنفيذ مشروع العاصمة في منطقة شرق بعد حصولها على كامل الموافقات والتراخيص اللازمة من جميع الجهات الحكومية المعنية لاقامته.

واوضح ان المشروع يتكون من مجموعة من العقارات التجارية والاستثمارية بمنطقة الشرق تشكل في مجملها جزءا من جزيرة بمساحة 414ر21 الف متر مربع يندر وجودها في منطقة العاصمة. وذكر ان فكرة المشروع تقوم على تطوير عقارات الشركة مجتمعة مع اراضي الدولة المحيطة بها وفق رؤية عصرية تتلاءم ومتطلبات الوضع القائم ومعطيات السوق حيث تم اسناد هذه الاعمال لكبرى المكاتب الاستشارية العالمية كلا وفق نشاطه والمهام الوظيفية الموكلة اليه.